عِشرينيَّة النهضة التُّركيَّة

والسيناريوهات الخمسة المتوقعة لها

وامكانية التكامل والمآلات المشتركة

بين روافع التغيير الكُبرى في الأمة

مشروع
تمكين الأمة المسلمة

الإصدار الثاني

تأليف
حسن أحمد الدقي



4- تقويم تجربة حزب العدالة والتنمية التركي في ظل نظرية الإسلام السياسي.

وتأتي هذه الوقفة المستحقة والواجبة في تقويم تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، بسبب أنها كانت ولا تزال المُلهم العملي والتطبيقي لتجربة "الإسلام السياسي"، والتي حققت قفزات من النجاح غير مسبوقة، مقارنة بالتجارب التي جاءت في سياق متقدم عليها، أو متساوق معها، كتجربة الجماعة الإسلامية في باكستان، وتجربة محاضير محمد في ماليزيا؛ وسوف أستعرض هذه التجربة وفق المراحل المفصلية والتاريخ الذي مرَّت به، فهي خير شاهد ومؤشر على حقيقة الموقف، والأرضية التي يقف عليها حزب العدالة والتنمية في تركيا في وقته الراهن.

- يمكننا تقسيم المراحل التاريخية والسياسية التي مرَّ بها حزب العدالة والتنمية التركي إلى خمس مراحل أساسية:

أما **المرحلة الأولى**: فهي مرحلة ما قبل التأسيس، أي قبل عام 2001م، حيث لا يمكن فصل تاريخ هذا الحزب عن تاريخ مؤسسيه، وعلى رأسهم السيد رجب طيب أردوغان، فهم ثمرة أهم المدارس والجماعات الإسلامية، في تاريخ تركيا الحديث، وهي جماعة البروفيسور نجم الدين أربكان رحمه الله تعالى، منذ سبعينيات القرن العشرين، وأصبحوا خبراء في الساحة التركية ومعضلاتها السياسية والتنموية وعلاقاتها الخارجية، فهي الساحة الأولى التي تمت فيها إعادة صياغة واقع الأمة المسلمة السياسي، منذ سيطرة الغرب الصليبي على قلب الأمة المسلمة، ويُعتبر السيد رجب طيب أردوغان القائد الوريث لزعامة نجم الدين أربكان، وذلك منذ فوزه برئاسة بلدية إسطنبول في الفترة من 1994م إلى 1998م، واشتراكه في إدارة الأزمات الكبرى التي ضربت جماعة نجم الدين أربكان، والساحة السياسية التركية، وخصوصا الانقلابات العسكرية التي جرت في الأعوام 1980م بقيادة الجنرال كنعان إيفرين، ثم انقلاب عام 1997م، وعزل أردوغان من منصبه نتيجة صدور حكم عليه



بالتحريض على الكراهية الدينية عام 1998م، وصولا إلى صدور حكم بحل حزب الفضيلة بقيادة نجم الدين أربكان عام 2000م، حيث يمكن استنباط الدرس التاريخي الأساسي، الذي خرج به أردوغان وأصحابه من هذه المرحلة، وهو انتهاء مرحلة تجربة أربكان، واستحالة الاستمرار في استخدام نفس أدوات "اللعبة السياسية" في ظل التمكن والهيمنة، التي تتمتع بها المرجعية العلمانية والعسكرية في تركيا، والتي وضعها الصليبيون قبل قرن كامل، لضمان عدم عودة تركيا لسيادتها السياسية ودينها مجددا.

و**المرحلة الثانية**: هي مرحلة الخروج من عباءة نجم الدين أربكان، وتأسيس حزب العدالة والتنمية في 14 أغسطس 2001م، وقد امتدت هذه المرحلة من عام 2002 إلى عام 2006م، ففي هذه المرحلة استجاب مؤسسو الحزب لكل متطلبات نظرية "الإسلام السياسي"، وفق المعايير الأمريكية والغربية، ولم يُثبتوا أي مظهر أو رمزية من رموز الانتماء الإسلامي، فتبنوا الفكر العلماني الأتاتوركي، والفلسفة الليبرالية في السياسة والاقتصاد، حتى فازوا في انتخابات عام 2002م، بشكل أتاح لهم الانفراد بالحكم دون الاضطرار إلى تشكيل الحكومات الائتلافية، فقد شهدت هذه المرحلة التزاما تاما بمعايير "الإسلام السياسي" الأمريكية في الداخل والخارج التركي، وأرضى المرجعية الحقيقية لمنطقة الشرق الأوسط، وهي مرجعية الكيان الصهيوني، حيث قام رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان عام 2005م بزيارة رسمية للكيان الصهيوني، قابل فيها السفاح أريل شارون، وسجل زيارة لمتحف (الهولوكوست)، أو المحرقة التي يدعيها اليهود، ووضع إكليلا من الزهور على رمز المحرقة تلك، كما أبدى حزب العدالة والتنمية حرصا كبيرا على الوفاء بمعايير إلحاق تركيا بالاتحاد الأوروبي.

وهنا يثور السؤال الكبير: هل كان التزام حزب العدالة والتنمية التركي بتلك المبادئ، والتماهي التام مع أخطر المشاريع عداوة للأمة وللشعب التركي، وهو الكيان الصهيوني، وإقدام أردوغان على هذا الأداء هو من باب التمويه؟ والاختراق للنظام العسكري والأمني الذي يحكم تركيا، والاختراق للحراس الدوليين الذين يراقبون



الوضع في تركيا؟ أم أن الأمر كان قناعة واستجابة حقيقية لشروط الصعود السياسي داخل وخارج تركيا؟ وهل تجيز قواعد السياسة الشرعية، وإدارة الصراع في الشريعة الإسلامية مثل ذلك التصرف؟

فإذا بدأنا بالإجابة على السؤال الثاني: فلا شك بأن هذا المستوى من التماهي مع مبادئ العدو، وإظهار الولاء الكامل لليهود والنصارى، إنما هو من الأمور المحرّمة شرعا ولا جدال في ذلك، وإن الحدود الشرعية التي أجازت المكر بالعدو وخداعه في الحرب -والأمة في حرب بلا شك- قد وضعت شروطا وحدودا لممارسة الخداع والمكر ضد الأعداء، ولم تُجِز لرموز الأمة المسلمة وقادتها، أن يعطوا الدنيَّة في دينهم، ولا أن يَلبِسوا على الأمة دينها، عبر التماهي مع اليهود والنصارى بهذه الطريقة، التي فيها فتنة لعموم الأمة المسلمة وخواصها، وعلى ضوء ذلك فلا ينبغي اتخاذ ما صنعه أردوغان سابقة يمكن تقليدها، بسبب الموانع الشرعيَّة الواضحة.

وأما الإجابة عن السؤال الأول وهو: هل كان إقدام أردوغان على هذا الأداء هو من باب التمويه والخداع؟ فإنه لا توجد معلومات تؤكد أو تنفي طبيعة الاستراتيجية، التي كان يطبقها حزب العدالة والتنمية وقائده أردوغان، وهل كانت استراتيجية الالتزام العلماني الكامل، هي استراتيجية تمويه واختراق للنظام السياسي الذي أرساه أتاتورك؟ أم كانت قناعة والتزام حقيقي؟

الأمر الذي يمكن تأكيده بناء على استعراض الأحداث، التي تتابعت في أداء الحزب وقائده، منذ التأسيس إلى وقتنا هذا، والتي تمثلت في الكسر المتدرج للنظام العلماني الأتاتوركي، وتجاوز "مُحرَّماته"، وذهاب أردوغان إلى إعادة الثوابت الإسلامية إلى حياة الأتراك، وإعادة القرار السياسي السيادي في أداء الحكومة التركية، وممارسته عبر الاقتصاد والعسكرة، كل ذلك يدل دلالة واضحة، بأن ما أقدم عليه أردوغان في تماهيه مع النظام العلماني في الداخل، واقترابه من المرجعية الصليبية والصهيونية في الخارج، إنما كانت عملية خداع تاريخي، لم يتمكن أحد من تنفيذها في تاريخ الأمة الحديث.



المرحلة الثالثة: وهي التي امتدت من عام 2007م إلى عام 2010م، وشهدت سلسلة من الحراك السياسي الدستوري والأداء الفكري، الذي بدأ بنقض حلقات السيطرة والمرجعية العسكرية على البلاد، والملتزمة بواجبها الأول منذ تأسيس مصطفى كمال أتاتورك لها، وهو الحفاظ على الهوية العلمانية الدستورية والتطبيقية للبلاد، وخصوصا بعدما رسَّخ الحزب أداءه الاقتصادي في تركيا، وأصبحت رافعته الاقتصادية قادرة على تغطية ودفع حراكه السياسي الجديد، فقد شهدت هذه المرحلة تغييرا تدريجيا للمرتكزات التي قامت عليها جمهورية أتاتورك وهي:

المرتكز الأول: الدستور وارتكازه على علمانية الدولة.

المرتكز الثاني: مرجعية الجيش والأجهزة الأمنية لضمان التطبيق العلماني.

المرتكز الثالث: مرجعية المحكمة الدستورية لضمان التطبيق العلماني.

المرتكز الرابع: مرجعية حزب الشعب الجمهوري كحزب للدولة.

المرتكز الخامس: تفريق السلطة السياسية في النظام الحاكم، بين رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، وجعل الأول مهيمنا على أداء الثاني.

المرتكز السادس: مرجعية البرلمان واشتراط العلمانية للوصول إليه.

وقد بدأت هذه المرحلة من خلال استغلال أردوغان شروط دخول تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، ونجاحه في إصدار قانون في البرلمان التركي عام 2003م يتضمن مجموعة إصلاحات تاريخية، للحد من نفوذ الجيش في الحياة السياسية التركية، فقد جرَّدَ القانون الجديد، مجلس الأمن القومي -الذي يهيمن عليه العسكريون- من سلطاته التنفيذية، وحوله إلى مجلس استشاري للحكومة، وأصبح عدد أعضائه المدنيين تسعة مقابل خمسة عسكريين، وكان عدد المدنيين أربعة منذ تأسيس المجلس عام 1937 [1].

---

(1) موقع الجزيرة نت، علاقة أردوغان بالجيش، أهم المحطات، 19 يوليو 2016.https://cutt.ly/cvaH1U0



ثم جاءت خطوة الصراع مع العسكر، لإيصال أول رمز إسلامي كرئيس للجمهورية التركية وهو عبد الله غل، مما تسبب بنشوب معركة كبرى مع قادة الجيش، والأوساط السياسية العلمانية، إلى الدرجة التي أعلنت فيها قيادة الجيش التركي رفضها المعلن لتلك المحاولة، فذهب أردوغان إلى فك الطوق، عبر خوض معركة تعديلات دستورية تتيح للشعب التركي انتخاب الرئيس بشكل مباشر، من جمهور الناخبين، مع تقليل مدة الرئاسة من سبع سنين إلى أربع سنين، ونجح بإقرار تلك التعديلات عام 2010م، وصعد على إثرها عبد الله غل لرئاسة الدولة؛ كما لم يتردد أردوغان في مواجهة التنظيم السري في الجيش، الذي كان يُطلق عليه (شبكة أرغينيكون) عام 2007م، فقد قادت تلك المواجهة الأمنية والقضائية إلى مقدمات اختراق مرجعية وسيطرة الجيش التركي على الحياة السياسية في تركيا [1]، وتمكن أردوغان من توظيف هذه القضية، لاختراق سيطرة الجيش على القرار السياسي في البلاد، وصولا إلى عام 2010م حيث تم الكشف عن تنظيم سري في الجيش، يعمل على انقلاب عسكري أطلق عليه اسم (المطرقة أو الباليوز)، وفتح الباب لاعتقالات ومحاكمات بحق قيادات رفيعة في الجيش التركي.

كما نشبت أول معركة بين أردوغان والمحكمة الدستورية، في شهر فبراير عام 2008م، عندما قضت المحكمة بإلغاء تعديل دستوري أجرته الحكومة عبر البرلمان، يتيح للطالبات ارتداء الحجاب في الجامعات، ثم بلغ الصراع أوجه بين أردوغان والمحكمة الدستورية في نفس العام، عندما كادت المحكمة أن تتخذ قرار بحظر حزب العدالة والتنمية، لولا أنها لم تتمكن من ذلك بفارق صوت واحد، وقد تدرج الصراع في مراحل تالية حتى تمكن أردوغان من إدخال تغييرات جذرية على هيكلية المحكمة الدستورية.

---

(1) الموقع الالكتروني تركيا بوست، منظمة أرغينيكون السرية في تركيا، 13 نوفمبر 2014.
https://www.turkey-post.net/p-7560



ولعل من أهم مؤشرات نجاح أردوغان في تحدي النظام العلماني والعسكري في تركيا، هو نجاحه عام 2010م في تمرير التعديلات الدستورية في البرلمان، والتي أُقرَّ بموجبها إلغاء قرار حظر الحجاب للفتيات في الجامعات.

المرحلة الرابعة: وهي التي امتدت منذ عام 2011م إلى 2016م، فقد شهدت هذه المرحلة التحولات الكبرى، والوضوح في التزام قيادة حزب العدالة والتنمية، بالعمل على إدخال تغييرات تاريخية في النظام السياسي التركي، سواء في هيكلية النظام السياسي أو في دستورها، أو في الصبغة العقائدية والفكرية للنظام السياسي، حيث يمكن رصد المواقف التالية:

تم اعتقال إثنين وستين عسكريا، بناء على قضية رفعت على مؤسسة الجيش التركي، واعتبار الانقلاب "الأبيض" الذي حدث ضد حكومة نجم الدين أربكان عام 1997م، إنما هو جريمة وفق المادة 312 من القانون الجنائي.

وشهد عام 2011م عدة مصادمات مكتومة بين الحكومة وبعض قيادات الجيش، أدت إلى استقالات وإقالات وتعيين قادة مكان آخرين.

بتاريخ 5 يناير 2012: محكمة تركية تقضي بحبس رئيس أركان الجيش السابق، الجنرال إلكر باشبوغ (شغل المنصب خلال 2008-2010)، إلى حين محاكمته بتهمة تزعم عصابة "أرغنكون" لإسقاط الحكومة بالقوة، وهو أعلى ضابط في الجيش يشمله تحقيق واسع في هذه القضية.

وفي شهر إبريل 2012: الحكومة تقدم إلى المحاكمة منفذي انقلاب 1980 بزعامة الجنرال المتقاعد كنعان إيفرن.

وبتاريخ 21 إبريل 2012: محكمة تركية في أنقرة تأمر باعتقال ثمانية مشتبه فيهم تحفظياً، بينهم الرجل الثاني في رئاسة أركان الجيوش عام 1997م، الجنرال شفيق بير، والجنرال المتقاعد إيرول أوز كاسناك السكرتير السابق لهيئة الأركان، وذلك في إطار تحقيق حول المسؤولين المفترضين، عن انقلاب 1997م، الذي أطاح بالحكومة



الخامسة والأربعين للجمهورية التركية بقيادة أربكان، ويعتبر الجنرال شفيق بير "العقل المدبر" له.

بتاريخ 12 يوليو 2013: البرلمان يقر تعديلا للمادة 35 من قانون الجيش الذي صدر بعد انقلاب عام 1960م، ويحدد طريقة عمل الجيش وعقيدته العسكرية، وذلك في خطوة تسعى لحرمان العسكر من تبرير الانقلابات العسكرية، بعدم قدرة السلطات المدنية على الدفاع عن المبادئ الدستورية.

في 3 أغسطس يترأس رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء أول اجتماع لمجلس الشورى العسكري الأعلى، والذي اتخذت فيه قرارات تاريخية، كان منها تغيير قيادات عليا في الجيش، وتعيين الجنرال خلوصي أكار قائدا للقوات البرية.

وفي 11 فبراير 2014م: البرلمان يمرر تعديلات جديدة على قانون الجيش، صادق عليها رئيس الجمهورية عبد الله غل، وتقضي أبرز هذه التعديلات، بفتح الطريق أمام إمكانية محاكمة رئيس هيئة الأركان العامة، وقادة القوات المسلحة، وقوات الدرك، أمام محكمة الديوان العليا بدل المحكمة الجنائية، في حال ارتكابهم جرائم تتعلق بمناصبهم.

وفي 18 يونيو 2014م: محكمة جنايات أنقرة تصدر حكما بالسجن مدى الحياة، على كل من رئيس البلاد الأسبق الجنرال كنعان إيفرن (96 عاما) وقائد القوات الجوية الأسبق تحسين شاهين كايا (89 عاما)، وذلك بتهمة "قلب النظام الدستوري" لدورهما في انقلاب عسكري عام 1980م.

ولا ننس أن نشير هنا إلى نجاح أردوغان في أكتوبر من عام 2013م بإعلانه رفع الحظر عن ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة كمؤشر على نجاحه في صراعه مع العسكر والعلمانيين.

المرحلة الخامسة: وهي التي تمتد منذ محاولة الانقلاب العسكري الفاشل بتاريخ 15 يوليو 2016م وحتى وقتنا الحالي عام 2021م.



وإن أهم إنجاز لأردوغان في تاريخ تركيا الحديث هو كسر هذا الانقلاب، فقد وصل الحال بالأتراك حدوث الانقلابات دون الحاجة إلى تحريك الجيش، بل كان قادة الانقلاب يكتفون بكتابة مذكرة، وإرسالها إلى الحكومة، لكي تصبح الحكومة المنتخبة ساقطة، كما حدث في انقلاب عام 1997م، على حكومة نجم الدين أربكان؛ ولولا أن أردوغان كان قد رتب لمواجهة هذا اليوم، لما تمكن من مواجهة الانقلاب وإسقاطه، وكان من أهم أدوات مواجهة الانقلاب التي استخدمها أردوغان، هو التدخل في هيكلية الجيش والقوات الأمنية، ولذلك جاء إسقاط الانقلاب من داخل الجيش عبر القوات الخاصة والمخابرات.

وقد كان العامل الشعبي هو العامل الحاسم في إسقاط الانقلاب، ومنعه من تحقيق مآربه، وأيضا كانت الروح الثورية التي ظهر بها أردوغان، عشية الانقلاب وطلبه من الشعب التركي أن يتحرك لإسقاط الانقلاب الدور الأبرز.

وبهذا الفشل الذريع للانقلاب العسكري، فقد بدأ أردوغان بتدشين مرحلة جديدة تماما، تميزت بأداء جديد في علاقة أردوغان بمنظومة وفلسفة "الإسلام السياسي"، ومنظومة العسكر والدولة التي يهيمن عليها الغرب (أمريكا وأوروبا)، منذ أن تم اختراق العالم الإسلامي بالحملات الصليبية، التي شنها الغرب على أمة الإسلام في القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين الميلادي، حتى هيمنوا على بلاد المسلمين هيمنة تامة، وقد كان لربط تركيا بالحلف العسكري الغربي (الناتو) الأثر الأكبر في إدامة الهيمنة والاختراق للساحة التركية.

ويمكن رصد التحولات التالية بُعيد فشل الانقلاب العسكري عام 2016 إلى وقتنا الحالي في تركيا:

كانت أهم إنجازات أردوغان في هذه المرحلة هو الدفع باتجاه النظام الرئاسي بدلا من النظام البرلماني المعمول به، وبعد أن أجاز البرلمان التركي التعديلات الدستورية للنظام الرئاسي، صوت الشعب التركي على التعديلات يوم 16 إبريل 2017م، في استفتاء شعبي تمت بوجبه إجازة تلك التعديلات بالأغلبية المطلقة وبفارق بسيط،



وقد كانت معركة سياسية كُبرى، بين الاتجاه الجديد الذي يقوده أردوغان، والمتمثل في استعادة السيادة الحقيقية في النظام السياسي التركي، وبين النظام الأتاتوركي الذي وزع السلطة السياسية بين خمسة مراكز، في سبيل الحفاظ على البعد الأيدولجي العلماني للنظام السياسي، بحيث يبقى أتاتورك يحكم تركيا من قبره أبد الآبدين.

كما استثمر أردوغان الانقلاب العسكري، وعبر آلة القانون لكي يُنهي ويقلص قدرات الدولة العميقة، التي يمثلها تحالف العسكر والعلمانيين وتنظيم "فتح الله كولن"، الذي تمدد في هيكل الدولة والاقتصاد والتعليم التركي، بطريقة تُذكر بما فعلته جماعة الاتحاد والترقي، حتى تمكنت من إسقاط الدولة العثمانية عام 1909م، مع العلم بأن تنظيم "كولن" إنما خرج من عباءة مراكز البحوث والدراسات الأمريكية، في محاولتها لإعادة تصميم المجتمعات المسلمة وخصوصا بعد حادث 11 سبتمبر عام 2001م.

وعبر مفاجأة للشارع السياسي، أعلن أردوغان عن تقديم موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي كان مقررا لها عام 2019م إلى عام 2018م، وبذلك ومن خلال الفوز المشترك لتحالف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في البرلمان، ثم بفوز أردوغان برئاسة الجمهورية التركية فقد دخل التاريخ السياسي التركي إلى مرحلة جديدة تماما، وأهم ملامح هذه المرحلة هو إعادة بناء الجمهورية برؤية جديدة تتجاوز التهديدات والمخاطر الوشيكة، كتفتيت تركيا وضربها اقتصاديا، وبالتالي تحجيم دورها الإقليمي والعالمي، فقد تمكن أردوغان بالكاد من عبور هذا المنحنى التاريخي الخطير.

وعلى ضوء المعطيات التي نشأت بُعيد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا، فقد تبلور أعداء النموذج التركي الذي أسهم حزب العدالة والتنمية التركي في بنائه، فقد احتوت قائمة الأعداء على ثلاث كتل كبرى:



الكتلة الأولى: هي حزب العمال الكردستاني وتوابعه، والمدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والذي جدد الصراع المسلح ضد الحكومة التركية عام 2015م بناء على التحولات الداخلية والإقليمية.

الكتلة الثانية: كتلة العسكر المتربصين بتجربة أردوغان، والذين قادوا الانقلاب العسكري الفاشل يوم 15 يوليو 2016م.

الكتلة الثالثة: كتلة وتنظيم فتح الله كولن.

والملاحظ أن كل الكتل الثلاث تحظى بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بطريقة أو بأخرى، ومع ذلك فلم يتردد أردوغان في وضعهم على قائمة الأعداء، وسعيه لمواجهتهم بكل أنواع المواجهة، العسكرية والأمنية والسياسية والفكرية، وهو ما يُعد اختراقا وخروجا عما يلتزم به عادة المستظلون بنظرية "الإسلام السياسي".

وإذا أضفنا السياسة والرؤية التي اعتمدها أردوغان، في التعامل مع الربيع العربي، الذي اشتعل على حدوده وفي حوض البحر الأبيض المتوسط بنهاية عام 2010م، فإننا أمام فلسفة جديدة، وغير معهودة، من أصحاب "الإسلام السياسي"، من العرب والعجم، فقد خالف أردوغان ما هو معتمد لدى أولئك، في حالة نشوب الصراعات الإقليمية والعالمية، وهو أن يلوذوا بالسقف الوطني، و"المصالح" المبينة على هذا السقف، وأن "يتجنبوا" أي شكل من أشكال التوريط في النزاعات الإقليمية، وأن يتركوا "لذوي الشأن"، من مرجعيات النظام العالمي، وأعضاء مجلس الأمن الدولي، كي يديروا تلك الأزمات ويلعبوا بها كيفما شاءوا، بينما اقتضت رؤية وفلسفة أردوغان ربط ما يحدث في مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا، واليمن، من ثورات الربيع العربي، بالبُعد التاريخي والعقائدي والجيوسياسي لأمة الإسلام، وأن هذه النهضة للشعوب العربية، إنما تمثل دعما تاريخيا واستراتيجيا للنهضة التركية المعاصرة، مما يمهد لدخول قلب الأمة المسلمة، في أحد أهم وأخطر حلقات الصراع أمام الهيمنة الغربية، منذ سقوط بيت المقدس تحت سيطرتهم قبل مائة عام.

وفي ختام هذه الفقرة التي عُنيت بتقويم تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، وفق معطيات نظرية "الإسلام السياسي"، نستطيع أن نقول أن تجربة أردوغان وإن كانت قد بدأت بإعطاء إشارات واضحة، على التزامها بجميع متطلبات نظرية الإسلام



السياسي، وفق المعايير الأمريكية، لكنها سجلت اختراقات كبيرة وواسعة للمعادلة التي ترغب أمريكا بترسيخها، وقد قادت تلك الاختراقات إلى ساحة غير معهودة في أداء الجماعات والتيارات الإسلامية، وبذلك تمكن أردوغان، من وضع تجربته وشعبه، على إحدى قمم التغيير الثلاث، على مستوى أداء شعوب الأمة المسلمة، بجانب الشعوب العربية الثائرة، وبجانب جهاد الشعب الأفغاني بقيادة طالبان، الذي أزاح الولايات المتحدة الأمريكية من القمة العالمية، التي تربعت عليها طويلا؛ وما تسارع الخطوات التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية، ضد الحكومة التركية بعد فشل الانقلاب العسكري، إلا لإدراك أمريكا لخطورة التغيير التاريخي الذي يقوده أردوغان.

5- موقع "الديموقراطية" في نظرية الإسلام السياسي.

من خلال الاستعراض السابق لنظرية الإسلام السياسي، يتضح بأن الساق الذي قامت عليه تلك النظرية، هو سعي تيَّار واسع من النشطاء السياسيين في العالم العربي والإسلامي، لتطبيق النظرية "الديموقراطية" للحكم في مجتمعات المسلمين، كآلية أساسية لإحداث نقلة سياسية، تؤدي بدروها إلى تفكيك متدرج للأنظمة الديكتاتورية بشقيها العسكري والمَلَكي، أو التعايش معها على أقل تقدير، على أمل الاستعانة بالمنظومة الغربية في أمريكا وأوروبا لبلوغ تلك الغاية.

ومن خلال مقارنة مفهوم وتطبيق "الديموقراطية" في مجتمعات الغرب، وبين ما يسعى إليه البعض في مجتمعات المسلمين، يتضح لنا الفرق الجوهري والموضوعي التالي بين ديموقراطية الغرب و "ديموقراطية" العرب التي يسعون إليها، وهذه الفروق هي:

- لقد انتهت المجتمعات الغربية النصرانية على وجه التحديد، إلى تطبيق الديموقراطية كفلسفة وآلية، أو كمنهج سياسي واجتماعي، لامتصاص الصراع السياسي بين مكونات المجتمعات النصرانية الغربية، واعتماد الديموقراطية كآلية للحكم وإدارة المصالح العليا لتلك المجتمعات، سواء تعلق الأمر بمستوى كل دولة



رابعا: عشرينية النهضة التركية و آثارها على الأمة المسلمة والعالم

لقد بدأت هذه العشرينية، في اللحظة التي أسس فيها السياسي المُحنَّك، رجب طيب أردوغان حزبه الجديد (العدالة والتنمية)، بتاريخ 14 أغسطس عام 2001م، وذلك بعد أقل من شهرين، من صدور قرار المحكمة الدستورية العليا، بحل حزب الفضيلة، الذي كان يرأسه البروفيسور نجم الدين أربكان رحمه الله تعالى، وبالوقوف على الأداء الاستراتيجي، الذي قاده أردوغان، لمدة عِقدين من الزمن، يتبيَّن أن الرجل كان ينفذ عملية اختراق استراتيجي وخروج تاريخي، من نظام الوصاية الذي خلَّفه عقد الإذعان، المُسمى "باتفاقية لوزان" عام 1923م، المفروضة من قبل القوى الأوروبية على تركيا؛ وقد نفَّذ أردوغان عملية الاختراق هذه بنفس أدوات النظام العلماني المفروض على تركيا، ومن خلال مؤسساته والاقتراب من فلسفته العلمانية، وإخفاء الإشارات الإسلامية الفاقعة، إلى أن تمكَّن من تحويل تركيا إلى أنموذج اقتصادي واعد، استحق وبجدارة عام 2017م، المرتبة الأولى من حيث النمو، بين دول مجموعة العشرين التي تمثل 85% من الاقتصاد العالمي، كما حازت تركيا المرتبة الثانية من حيث النمو، عام 2020م، بالرُّغم من التأثير السلبي لجائحة كورونا، على الأداء الاقتصادي في جميع دول مجموعة العشرين عدا الصين وتركيا.



ويمكننا رصد مؤشرات الأداء الاستراتيجي والتغييري التالية، في نموذج النهضة التركي خلال العقدين الماضيين [1]:

- لقد تمكن رجال تركيا العظام، وفي مقدمتهم رجب طيب أردوغان، من تقديم أول نماذج "الدول الناجحة" في تاريخ الأداء الإسلامي المعاصر، فأضافوا بذلك قيمة كُبرى للمعادلة الإسلامية على مستوى العالم، بل تمكَّنوا من وضع الدولة التركية كرافعة تاريخية، من روافع الأداء والإنجاز في تاريخ الأمة الحديث، وتمكنوا من استخدام تلك الرافعة، في الصراع الدولي والإقليمي، وفي لحظة تاريخية فارقة؛ فبالرُّغم من وقوع الأداء الإسلامي بين فكي كمَّاشة الخطوط الحمراء الدولية من جهة، التي حَرَمت أبناء الأمة من نقل الأداء الإسلامي إلى مستوى الحكم والسلطة، وبين تاريخ الفشل والضعف لأغلب من وصل للسلطة من الإسلاميين، كأنموذج الفشل الكُلِّي الذي قاده إسلاميو السودان، بوصولهم للسلطة عبر انقلاب عسكري عام 1989م، فلم يفعلوا أكثر من تكريس مصطلح وممارسات "الدولة الفاشلة"، على جميع الأصعدة، بل وإخضاع السودان للتقسيم والضياع، ثم تسهيل مهمة محور الثورة المضادة العربي، لكي يقود انقلابا عسكريا سهلا لصالحه عام 2019م.
- لم يكن دور قيادة حزب العدالة والتنمية التركي، مجرَّد تحقيق النجاح في الوصول إلى السلطة في دولة مركزيَّة كتركيا، وإنما قاموا بدور انتشال تركيا من وهدتها الاقتصادية، ومنع انخراطها في مسار الدول الفاشلة، في المجالين الاقتصادي والأمني معا، بسبب خضوع تركيا عام 2001م للديون الدولية التي أثقلت كاهلها من جهة، وبسبب تصعيد النظام الغربي الصليبي، باستخدامه المخلب الشيوعي الكردي في ضرب استقرار تركيا.
- وتعتبر اللحظة التاريخية التي استلم فيها رجب طيب أردوغان وصحبه، قيادة تركيا السياسية عام 2202م، من أكثر اللحظات خطورة وحساسية، وهي

(1) انظر أيضا تقويم تجربة حزب العدالة والتنمية في ظل نظرية الإسلام السياسي، الفصل الثالث من الكتاب.



اللحظة التي كانت فيها قيادة الصليبية العالمية، متمثلة في أمريكا تهيأ لكي تجدد السيطرة العسكرية على قلب الأمة المسلمة، أو ما بات يُعرف "بالشرق الأوسط"، وهي السيطرة التي امتدت طوال القرن العشرين، وبذلك افتتحت أمريكا القرن الواحد والعشرين الميلادي، بغزو أفغانستان العسكري وتبعته بغزو العراق، وفرضت بذلك انهيارات جديدة، في كل مسارات المجتمعات المسلمة، السياسية، والأمنية، والاقتصادية، تحت ذريعة محاربة "الإرهاب" الذي صنعوه واستخدموه؛ فقد استطاع قادة تركيا تحويل بلادهم، إلى حاضنة تنموية واقتصادية مستقرة، بينما تحفل تخومها بالحروب التي تشنها أمم الكُفر على المسلمين، من كوسوفا إلى الشيشان، وجورجيا إلى فلسطين، والعراق وصولا إلى أفغانستان، فنجحت تركيا بذلك في صناعة وتوظيف النجاح الاقتصادي، واستثماره في الأداء السياسي والأمني، على مستوى تركيا الداخلي، ثم على مستوى الإقليم الذي تقع فيه تركيا في مرحلة لاحقة.

- أثبت رجب طيب أردوغان وصحبه، إدراكا استراتيجيا وتاريخيا متقدما، لطبيعة الصراع التي خضع له الشعب التركي طوال القرن العشرين الميلادي، وأدركوا طبيعة الأدوات المستخدمة في ذلك الصراع متعدد الوجوه، فانعكس إدراكهم ذاك على تصوراتهم في التعامل معها، عبر تفكيك أدوات الوصاية الداخلية على الشعب التركي، من خلال مشروع حضاري يمكن تلمسه فيما يلي من نقاط:

- رد الاعتبار للكتلة البشرية التي يمثلها الشعب التركي، ودفعه لكي يستجيب للتحديات التي تواجهه، من خلال توفير الظروف المؤسسية والاقتصادية لتلك الاستجابة، وعلى ضوء ذلك تحرك الشعب التركي وأثبت أنه على مستوى التحديات، وتمكن رجب طيب أردوغان من فك العزلة الخطيرة والنخبوية، التي يمارسها السياسيون الأتراك عادة في علاقتهم ونظرتهم للشعب وفئاته، وهو ما أدى إلى احتضان الشعب التركي للمشروع الذي يحمله رجب طيب أردوغان، بل والاستعداد



للتضحية في سبيل دعمه وتثبيته، كما رأى العالم عندما وقف الشعب التركي ضد الانقلاب العسكري عام 2016م.

- تمكن رجب طيب أردوغان وصحبه، من كسر الصورة النمطية للأداء السياسي في العالم الثالث، وعبور الفجوة الاقتصادية والإدارية والتقنية، التي تفصل العالم الإسلامي عن العالم الغربي والشرقي، حتى كادت تركيا أن تنعتق من إشكالية الحاجة والخضوع المستمر للتقنية الغربية والشرقية، وتفكيك السيطرة التاريخية على أداء الأمة التركية، من خلال أدوات التقنية الحديثة وتوطينها، وإيجاد البدائل حتى كادت بعض تلك البدائل من التفوق، على مثيلاتها في الغرب والشرق، كالطائرات المسيَّرة وغيرها.

- تمكن رجب طيب أردوغان، من تفكيك وإعادة تركيب وإنتاج، للمنظومة العسكرية والأمنية، التي تمثل المنطقة الصلبة في نظام الوصاية التاريخية على تركيا، بل وتمكن من زرع الرؤى الحضارية التي يحملها داخل تلك المنظومات، وهو نجاح باهر ومزدوج، فقد أوقف إلى حد كبير، استخدام العلمانيين للجيش، كعصى قمعية ضد الأداء الإسلامي، وأعاد توظيف الجيش باتجاه خدمة غايات الشعب التركي المسلم.

- كما تمكن رجب طيب أردوغان، من تفكيك التعقيد والتضارب، الذي تمثله مؤسسات الحكم في تركيا، فهي كانت تقود دائما إلى محصلة صفرية، في إدارة عمليات التنمية الداخلية والعلاقات السياسية الخارجية، بحيث يؤدي التناقض فيما بينها إلى تحقيق الحدود الدنيا من فاعليَّة الحكم، بسبب مستوى التعطيل والتناقض في مهام كل مؤسسة مقابل المؤسسات الأخرى، كرئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، والمحكمة الدستورية، والدستور، والبرلمان، والجيش؛ ولذلك جاء مشروع أردوغان بالانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، كمقدمة أساسية للعبور إلى عالم السيادة، وإثبات الوجود للشعب التركي، وتحكمه في الثروة، والأداء



الاقتصادي، وقرار الحرب والسلم، وإن كانت المهمة الأكبر القادمة هي وضع دستور جديد، يثبت النقلات التي قام بها أردوغان.

- أثبت رجب طيب أردوغان وصحبه، إصرارا وعزيمة لا تلين، في استخدام السلطة استخداما سياديا، يليق بمكانة وتاريخ الشعب التركي، فلم يبقوا حبيسي المنظومات القانونية، والأدوات الأمنية، التي توارثها الجمهورية التركية، كما يتوارث العبيد أغلالهم، وقيودهم المعنوية والمادية، وبذلك أحال أردوغان تلك الأدوات إلى المتاحف، وتقدم لكي يحيي تاريخ هذه الأمة وعزتها، وما أنجزته عبر حقب التاريخ والقرون، ولم يكتف باستخدام الأدوات القانونية والسياسية في ذلك التغيير، بل إنه أبدع في استخدام الأدوات الإعلامية والتعليمية، في توصيل رسالته وبثها في الشعب التركي، كاستخدام المسلسلات التاريخية، التي أصبحت عنوانا عالميا لهذه الحقبة المباركة، والتي أسهمت في تغيير الأفكار والتصورات عن تاريخ هذه الأمة، وبذلك فقد تمكن من غسل التراكمات السيئة، التي حرص الغرب الصليبي وعلمانيو الداخل، على ترويجها عن تاريخ هذه الأمة.

- وأخيرا وليس آخرا فقد أبدع رجب طيب أردوغان وصحبه، في استعمال وتوظيف مناهج وأدوات التخطيط الاستراتيجي، لوضع مشروعهم الحضاري وغاياته الكُبرى على طريق الإنجاز، خلال ربع قرن متصل من العمل والكفاح، حيث جمعوا بين الأداء الاستراتيجي المتقدم، وبين استغلال الزمن استغلالا غير مسبوق، والدفع بكل المشاريع الكُبرى على مساراتها بشكل متزامن ودون تناقض ولا إهمال، حتى اقتربوا من الاستحقاق التاريخي الذي حددوه لأنفسهم وهو عام 2023م، لإنجاز أغلب غاياتهم الكُبرى في مشروعهم الحضاري.

- كما أثبت رجب طيب أردوغان وصحبه، إدراكا استراتيجيا وتاريخيا متقدما، لطبيعة الصراع الذي خضعت له الأمة المسلمة، خلال القرن العشرين، وطبيعة الدور التاريخي الذي لعبه الأتراك لقرون من الزمن، وعلى ضوء ذلك فقد تقدم أردوغان وصحبه بمقاربة دقيقة وحذرة، لاستعادة الأدوار الجيوسياسية التي لعبتها



تركيا في ساحات الأمة المسلمة المختلفة، وبالذات في الفضاء الحيوي المحيط بتركيا، وأثبتوا بأن الشعب التركي قادر على إحياء تلك الأدوار، حيث يمكننا الوقوف على أدائهم في هذا المجال، من خلال ما يلي:

- عودة الأتراك المتدرجة لممارسة الأدوار المؤثرة في الساحات العربية، والبدء بالساحة الأكثر تأثيرا وتماسا مع تركيا، وهي الشام كإقليم يضم كلا من سوريا ولبنان والأردن وفلسطين، وخصوصا في ظل اشتعال الثورة في سوريا، حيث مرَّت عمليات اقتراب الأتراك، من الساحة السورية، والتأثير فيها بمراحل مختلفة، وذلك بحسب مستوى التمكين الداخلي، الذي توفَّر لقيادة حزب العدالة والتنمية، فقد كانت التحديات الداخلية لا تزال خطيرة ومؤثرة، على القرارات السيادية للحكومة التركية، وكذلك كانت التحديات التي تفرضها القوى الغربية، كأمريكا والقوة الروسية ومعها إيران على الأرض السورية، طوال العشرية الأولى للربيع العربي منذ عام 2011م إلى عام 2020م، وبالكاد استطاعت الحكومة التركية بقيادة رجب طيب أردوغان، فرض وجودها وتأثيرها على الساحة السورية في نهاية هذا العقد، من خلال وجودها العسكري على الشريط الحدودي الملاصق لها، حيث دفعت بتواجد عسكري كثيف، عبر ثلاث حملات عسكرية، وأثبتت صمودا وعزما حديديا، وعندما حاول الروس والإيرانيون اختبار جدية الحكومة التركية، صُدموا بمستوى الإرادة القتالية لدى الحكومة التركية؛ وبذلك وفرت تركيا مظلة لحماية ما تبقى من أرض تحت أيدي الثوار السوريين، وهو ما يعطي الثوار السوريين، فرصة الاحتفاظ بمنصة انطلاق وتجديد للثورة، في حال تغيُّر الموازين والعوامل الداخلية والخارجية في سوريا.

- الحضور التركي الجيوسياسي المؤثر والفعَّال، في ساحات الربيع والثورة العربية، من خلال الدعم المباشر لصمود المقاتلين على الأرض السورية، واستيعاب الأعداد الهائلة من المهاجرين السوريين، وبقية المهاجرين العرب من المناطق الثائرة، والاصطفاف مع حقوق الشعوب الثائرة، الأمر الذي ربط أجزاء من المصالح العُليا



للشعب التركي بالمصالح العُليا للشعوب العربية الثائرة، واحتمال الآثار السلبية والضغوط الناتجة عن هذا الربط، وهو ما أوجد تهديدا مباشرا لحكومة العدالة التنمية التركية بسبب هذا الربط، لكنه أعطى إشارات تطبيقية، للكيفية التي ستدير بها تركيا حضورها الجيوسياسي، في المناطق المحيطة بها.

- الحضور التركي الجزئي في أرض العراق، ومحاولة إحياء الروابط التاريخية والاقتصادية والجيوسياسية التي تربط تركيا بالعراق، ودعم العمق السُّنِّي في العراق، واستخدام الامتداد التركماني العراقي لدعم الحضور التركي، وإدراك مستوى الخطر الذي تعرض له العراق عبر الاحتلالين المزدوجين الأمريكي والإيراني، والتحضير للعب دور تاريخي ومنقذ للعراق، في اللحظة التي تتوافر فيها ظروف ذلك الدور.

- الحضور الأحدث لتركيا في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، والبدء بمراجعة كافة التعديات، التي حدثت على حقوق الشعب التركي، في هذه المنطقة طوال مائة عام، ومن ذلك الإصرار على حق الأتراك في جزيرة قبرص، وحق الأتراك في الثروة البترولية والغازية في الحدود البحرية التركية، بل والبدء في التنقيب، والاستعداد العسكري لحماية حقوق الشعب التركي السيادية في البحر المتوسط، ومواصلة هذا الأداء المميز عبر القفزة العملاقة، التي قامت بها حكومة العدالة والتنمية التركي، عندما توصلت إلى اتفاق استراتيجي عبر المتوسط، وترسيم الحدود البحرية المشتركة مع حكومة الوفاق الليبية، وأتبعته باستجابة عالية للاختبار، الذي حاولت قيادة الثورة المضادة، فرضه في العاصمة الليبية طرابلس، من خلال الهجوم الكاسح الذي شنَّه الانقلابي خليفة حفتر على العاصمة، حيث تمكنت الثوار الليبيون حلفاء تركيا من صده وإنهائه؛ وبذلك تمكنت الحكومة التركية من خلخلة الحصار، الذي تفرضه القوى الصليبية والصهيونية على الحدود التركية البحرية، الأمر الذي وفَّر مقدمات قويَّة، لكي تعود تركيا إلى ممارسة أدوارها

الاستراتيجية، في البحر الأبيض المتوسط، كما حرم حكومات القمع العربي، من محاولات استغلالها الخبيث لهذا الملف، وفي مقدمتها حكومة بن زايد المتصهينة.

- الحضور التركي الجيوسياسي الفاعل في حوض البحر الأسود، عبر نسج علاقات مميزة مع الدول الواقعة عليه، ومزاحمة الوجود الاستراتيجي الذي تمثله روسيا في هذا البحر، ومواجهة الواقع الذي فرضته الأخيرة في شرق أوكرانيا، واحتلالها جزيرة القرم، مع استثمار الصراع الأوروبي الروسي، لإثبات الحضور التركي، والإشارة إلى حقوق المسلمين المنتهكة على شواطئ البحر الأسود، كمسلمي التتار، والبدء بالتنقيب عن مكامن الطاقة في المناطق التركية من البحر، والاكتشافات الواعدة التي ستعطي تركيا تحررا من قيود الحاجة إلى إمدادات الطاقة.

- الحضور التركي الجيوسياسي المؤثر على الساحة الأوربية، عبر التحرك على التطورات والتناقضات، التي تتحكم في العوامل المؤثرة التي تشكل المعادلة الأوروبية، وهي عامل حلف الناتو العسكري، والضعف الذي يعانيه نتيجة للسقوط التاريخي له في أفغانستان، ونتيجة للشكوك التي تحوم حول الالتزام الأمريكي تجاه أوروبا، بعد أن دفعت أمريكا الأوربيين إلى التمدد شرقا على حساب الروس، ثم تركتهم لمواجهة مصيرهم أمام الآلة العسكرية الروسية، التي تمثلت ردة فعلها في احتلال شرق أوكرانيا عام 2014م؛ يقابل ذلك كله حضور الأتراك العسكري والجيوسياسي على تخوم أوروبا، الأمر الذي يجعلهم يمثلون العامل المرجح في أي صراع عسكري سوف ينشب بين أوروبا وروسيا.

- النصر العسكري الخاطف، والدرس التاريخي الذي لقنته تركيا لروسيا، عبر مشاركتها الفاعلة ودعمها لمعركة حكومة أذربيجان في استعادة مرتفعات "ناغورني قره باغ"، من سيطرة واحتلال الحكومة الأرمنية المدعومة من روسيا والغرب في آن واحد، فقد تواجهت في هذه المعركة الآلة العسكرية التركية المستجدة، والتي تنتمي إلى جيل الحرب الالكترونية، مع الآلة العسكرية الروسية، وكان النصر حليف



الأتراك وحلفائهم الأذربيجانيين بنهاية عام 2020م، في معركة خاطفة جعلت مراكز البحوث الاستراتيجية تدرسها وتستخلص العِبَر منها، كأنموذج على حروب المستقبل.

- الحضور التركي والجيوسياسي المؤثر، في حوض بحر قزوين وآسيا الوسطي، والذي يعتمد على آليَّة إقليمية، وهي "المجلس التركي"، الذي تم الإعلان عنه خلال القمة العاشرة لزعماء البلدان الناطقة بالتركية عام 2010م، والذي يضم الدول التالية: تركيا، وأذربيجان، وكازاخستان، وقرغيزيا، وأوزبكستان، والمجر، كعضو مراقب، إذْ يتيح هذا المجلس وفعالياته، تواصلا سياسيا، واقتصاديا، وثقافيا، بين شعوب تلك الدول، ويتيح لتركيا تأثيرا عميقا في منطقة آسيا الوسطى.

- الحضور التركي العالمي في قضايا المسلمين، وخاصة قضية بيت المقدس، الذي سجل فيها أردوغان موقفا مشرِّفا عام 2009م، عبر موقفه الشهير في منتدى "دافوس"، أمام أحد أهم أعمدة المشروع الصهيوني، وهو شمعون بيريز، ثم عبر الخطوة الرمزية التي تحت فيها تركيا المشروع الصهيوني، عندما قررت إرسال سفينة "مافي مرمرة"، لكسر الحصار عن غزة، وصولا إلى الموقف التركي الحازم تجاه برنامج التهويد، الذي تتعرض له القدس والمسجد الأقصى، والدعم السياسي للشعب الفلسطيني في الحرب الخاطفة، التي شنها اليهود على غزة بنهاية رمضان في هذا العام؛ كل ذلك يؤشر إلى تبني عقائدي وسياسي لقضية بيت المقدس، من قبل حكومة العدالة والتنمية التركية، فهل تتطور هذه الأدوار لكي تحقق اختراقا في معادلة الصراع؟ هذا ما سوف تجيب عليه الأيام القادمة.

- ومن مؤشرات الأداء الاستراتيجي، لأردوغان وحزبه، إدراكهم لطبيعة الصراع الأمني، المُسلَّط على الشعوب المسلمة، والأدوار الخطيرة والدقيقة التي تلعبها أمريكا في هذا الصراع، وخاصة استخدامها الأدوات الأمنية في اختراق وإعادة إنتاج "الجماعات الإسلامية"، فقد جاءت جماعة "فتح الله غولن" التركية، في مقدمة الجماعات التي أعادت أمريكا تصميمها وإنتاجها، لكي تحل محل الجماعات الإسلامية المعروفة أو تضعف أداءها، وكادت جماعة فتح الله غولن، أن ترث وتهيمن



على الأداء السياسي والديني في تركيا، نتيجة للدعم السياسي والفكري والأمني، الذي حازته من الدوائر العلمانية المسيطرة في تركيا، وكذلك من الدوائر الاستخباراتية في العالم، وعلى رأسها المؤسسات الأمريكية؛ وقد تمكن أردوغان من محاصرة هذا الشر المستطير، ونزع مخالبه وأدوات نفوذه، وإيقاف هذه اللعبة الأمريكية القذرة التي لم تكن تكتف بالساحة التركية، وإنما كانت تستهدف ساحات الأمة المسلمة على مستوى العالم، بدليل انتشار مؤسساتها ونُظُم تعليمها في العالم.

- ومن الأدوار الاستراتيجية التي يمكن أن تلعبها تركيا في المشروع الإسلامي، التسريع في صناعة المحاور الكُبرى في ساحة الأمة المسلمة، وخاصة محور تركيا وآسيا الوسطى، والمحور العربي، كما يمكن أن تقود تركيا خروج الأمة المسلمة من الفجوة الصناعية والرقمية التي تعاني منها، وخاصة في مجال تصنيع السلاح الاستراتيجي والتكتيكي.

- السيناريوهات المتوقعة في التجربة التركية، وهي خمسة سيناريوهات:

- السيناريو الأول: "سيناريو أردوغان"

وملخصه أن تنجح حكومة العدالة والتنمية التركية، بقيادة أردوغان بتحقيق السيادة التامة في النظام السياسي، دون معوقات كُبرى، ورفع معدل أسلمة الأنظمة التركية، وأن تتمكن من تجاوز عقبة "الفيتو" العلماني الذي ثبته نظام أتاتورك، منذ أن خضع لاتفاقية لوزان عام 1923م، وأن تواصل تركيا الإبحار في وسط الأنواء الدولية والإقليمية بنجاح، وأن تساهم في بلورة المشروع الإسلامي الذي يستوعب وجود الأمة المسلمة على مستوى العالم؛ ومن أهم متطلبات نجاح وتحقق هذا السيناريو، استقرار معالم النظام السياسي السيادي، وخاصة في إطار إجازة واعتماد دستور جديد لتركيا، وتبلور كتلة شعبية قادرة على حسم المعارك السياسية لصالح المشروع الإسلامي، وتماسك عقدي وفكري على مستوى حزب العدالة والتنمية، والدفع بقيادات سياسية وشعبية محنكة ومؤثرة، تواصل مسيرة أردوغان، وتضيف عليها إنجازات جديدة للساحة التركية، وساحة الأمة المسلمة،



ونجاح حكومة أردوغان في مسيرة الردع المسلَّح التي يستخدمها، من خلال رفع مستوى التصنيع العسكري، وصولا لفرض تركيا نفسها كقوة إقليمية مؤثرة.

- السيناريو الثاني: "تكرار سيناريو 2016م"

وملخصه أن يدخل حزب العدالة والتنمية والجماهير التركية المنحازة له، في اصطدام جديد مع الكتل العلمانية، في محاولة الأخيرة لإيقاف التحولات التاريخية والسياسية التي تشهدها تركيا، وأن يتم ذلك إما عبر انقلاب عسكري أو تظاهرات شعبية حاشدة، أو كليهما معا، وتقدم حزب العدالة والتنمية التركي، وجماهيره الشعبية، نحو حسم المعركة والمواجهة لصالحهم مُجدَّدًا، كما فعلوا في إفشال محاولة انقلاب 2016م، وبالتالي عودتهم إلى المشهد السياسي بقوة أكثر من السابق، مما يتيح لهم سد أخطر الثغرات، وتحييد القوى والاطروحات العلمانية بشكل كبير، والذهاب بشكل أسهل وأسرع إلى منطقة التمكين والسيادة الكاملة، واستكمال المشروع النهضوي الذي يقوده أردوغان، دون وصاية علمانية أو دولية، على النظام السياسي التركي.

- السيناريو الثالث: "سيناريو العلمانية البديلة"

وملخصه أن يتراجع الطرح الإسلامي في مشروع حكومة العدالة والتنمية، ويتحوَّل أداؤها إلى العلمانية البحتة، والتخلي عن الحُلم الإسلامي، واطروحات الارتباط بالأمة المسلمة ومصالحها العُليا، والانكفاء على المصالح "القومية" البحتة للشعب التركي، بحسب التصور العلماني البديل، الذي يمكن أن يندفع إليه حزب الحركة القومية، الذي يقوده دولت بهتشلي، وخاصة في ظل التحالف السياسي الذي يربط حزب العدالة والتنمية بحزب الحركة القومية، وفي ظل عدم وجود رمزية إسلامية قوية، تكون قادرة على مواصلة مسيرة أردوغان، الأمر الذي يمكن أن يقود إلى انعزال تركيا، وترك الشعوب المسلمة من حولها، وخاصة ساحات الربيع العربي لمصيرها، وتفضيل التعاون الاقتصادي والسياسي مع الأنظمة الطاغية في المنطقة.

- السيناريو الرابع: "سيناريو الاستقطاب الإقليمي"



وملخصه أن يعمل النظام الدولي، بشقيه الأمريكي والأوروبي والصهيوني، والشق الروسي والإيراني، على استقطاب واصطفاف تركيا إلى قطب من الأقطاب الإقليمية، إما القطب الإيراني أو القطب الصهيوني، كاستراتيجية لإدارة منطقة الشرق الأوسط وشعوبها، وبغض النظر عن الاصطفاف الذي سوف تختاره تركيا، فستكون خاسرة في الحالتين، وسوف يستثمر ذلك لضربها، وإسقاط حكومة العدالة والتنمية.

- السيناريو الخامس: "الانقلاب العسكري المعهود"

وملخصه أن تتمكن القوى العلمانية، وما تبقى لها من دعم داخل الأجهزة العسكرية والأمنية، من الدفع بانقلاب عسكري شامل، يطيح بحكومة العدالة والتنمية، ونجاح قادة الانقلاب في استثمار وتوظيف، أي فرصة قادمة لصالحهم، كحراك أو احتجاج شعبي أو فئوي، أو نشوب حرب استنزاف خارجيَّة، في ظل دعم القوى الدولية والإقليمية للانقلاب، بحيث تنجح تلك القوى، من إزاحة حزب العدالة والتنمية وحليفه عن مواقعهم، مما يؤدي إلى تعطيل الحياة السياسية والمدنية، وإنهاء حكم حزب العدالة والتنمية، بحسب ما يشتهي علمانيو تركيا واليهود والنصارى.

خامسا: التكامل والمآلات المشتركة بين رو افع التغيير الكُبرى

وسوف نستعرض هذه المفردة في مسألتين:

المسألة الأولى: التكامل والتساند بين روافع التغيير

المسالة الثانية: السيناريوهات والمآلات المشتركة لروافع التغيير

المسألة الأولى: التكامل والتساند بين روافع التغيير

وهذا التكامل والتساند بين روافع التغيير الكُبرى (الربيع العربي والنصر الأفغاني والنهضة التركية) توجبه قواعد الإسلام الكُلِّيَّة، التي تتعلق بوجود الأمة المسلمة، كما



توجبه ضرورات الصراع والتدافع الكوني، والتحديات الواقعية والتاريخية، التي تواجهها كل رافعة على حدة، وتواجهها الروافع مجتمعة، ويمكن استعراض موجبات التكامل والتساند بين الروافع الثلاث بما يلي:

- يقتضي الواجب الشرعي، والمتعلق بحال الأمة في هذه المرحلة، تكامل وتساند الروافع الثلاث للقيام بهذه المهمة، وأعني بها مهمة انتشال الأمة المسلمة من مرحلة "الغثائية والوهن"، التي أخبر عنها النبي ﷺ في الحديث الذي رواه ثوبان مولى سول الله قال: قال النبي ﷺ: (يُوشِكُ الأممُ أن تداعَى عليكم كما تداعَى الأكَلةُ إلى قصعتِها. فقال قائلٌ: ومن قلَّةٍ نحن يومئذٍ؟ قال: بل أنتم يومئذٍ كثيرٌ، ولكنَّكم غُثاءٌ كغُثاءُ السَّيلِ، ولينزِعنَّ اللهُ من صدورِ عدوِّكم المهابةَ منكم، وليقذِفَنَّ اللهُ في قلوبِكم الوهْنَ. فقال قائلٌ: يا رسولَ اللهِ! وما الوهْنُ؟ قال: حُبُّ الدُّنيا وكراهيةُ الموتِ) [1]، فهي مهمة مزدوجة، تقتضي ذهاب الروافع إلى الأخذ بأسباب القوة والمنعة، والتوغل فيها، كما تقتضي المسارعة في إنقاذ من لا يستطيعون الخروج منها من بقية المسلمين، وهي مهمة لا تستطيع رافعة واحدة أن تحملها لثقلها، ولشدة ضغط مشاريع "تداعي الأمم"، المُشار إليه في الحديث، وهي تنتهك حُرُمات الأمة في كل بقعة في الأرض، مما يستدعي التكامل والتساند بين الروافع الثلاث.
- لا ينتبه كثير من المُنَظِّرين في مسألة المشروع الإسلامي والنهضة الإسلامية، إلى أهمية الانطلاق في بناء وإدارة المشروع، من المقدمات التطبيقية التي تمكنت شعوب الأمة المسلمة من إيجادها، لا من الواقع الافتراضي الذي تنشئه النظريات المجرَّدة، ومن أوضح تلك المقدمات التطبيقية في واقع الأمة المسلمة، الاختراقات التي تمكنت الروافع الثلاث من تحقيقها، في الساحتين الإقليمية والدولية، وهي تواجه هيمنة الحملة الصليبية المعاصرة، في ظل تراجع قدرة آليَّة الجماعات على القيام بها، بسبب فارق القدرات؛ فوجب على ضوء ذلك الإنجاز، التركيز والعناية بآلية

(1) صحيح أبي داود.

الشعوب وآلية الدولة، وآلية الثورة، في إدارة صراع الأمة المسلمة مع المشاريع المتداعية عليها.

- لقد حققت روافع التغيير الكُبرى في الأمة المسلمة، نتائج مباشرة على المسيرة الكُلِّيَّة لها، وذلك في مرحلة اشتداد الصراع في العِقدين الماضيين، ومن تلك النتائج المشاغلة والاحتواء المتبادل، الذي قامت به الروافع الكُبرى فيما بينها، لمشاريع تداعي الأمم على الأمة المسلمة، دون تنسيق وخطة مسبقة، فقد أدى تصدع الإمبراطورية الأمريكية وحلفاء الناتو معها على جبال أفغانستان، إلى إشغال تاريخي لها طوال عقدين من الزمن، فلم تتمكن واشنطن في ظل تلك الحرب الضروس، من متابعة بقية الجبهات، التي تشتبك فيها أمريكا مع الأمة المسلمة، اشتباكا عقائديا وعسكريا وأمنيا، مما أتاح لرافعة ثورات الربيع العربي من جهة، ورافعة النهضة التركية من جهة، أن تمضيا في مدافعة بقية مشاريع تداعي الأمم، وعلى وجه الخصوص المشروع الصفوي الباطني، والمشروع الأرثوذكسي الروسي، ومشروع النفاق العربي، وكان لكل رافعة أداؤها المميز، في ظل هذه المشاغلة المشتركة، وخاصة ساحات الربيع العربي، التي جعلت مفردات النظام العالمي، تستنفر كل طاقاتها لمحاصرته، وتعلن إفلاسها وعجزها بنهاية العشرية المباركة، بعد أن استمرت الشعوب، في دفع رجالها وأبطالها إلى ساحات الوغى، فكيف إذا اتسعت ساحات المشاغلة على مستوى المنطقة العربية كُلِّها؟

- لن تقف مراحل وموجات الصراع بين الأمة المسلمة، وروافعها الثلاث (الربيع العربي والنصر الأفغاني والنهضة التركية) عند المرحلة الحالية التي نشهدها، وإنما سوف تتطور لتأخذ مناحي أكثر شدة وتحديا وتعقيدا، ذلك أن المنظومة الدولية التي شكلتها مشاريع "تداعي الأمم"، لن تسمح بنهضة الأمة وخروجها من نظام الوصاية وفرض السيطرة، الذي نجحت بفرضه على الأمة المسلمة قبل قرن من الزمان، وهذا يقتضي بدوره دراسة مشروع التكامل، والدعم المتبادل بين الروافع الثلاث، لإدارة الصراع والنهضة في آن واحد، وتقوية الموقف الجيوسياسي لكل



رافعة، حتى لا تنتكس مسيرتها، ذلك أن انكسار أي رافعة، سيكون مؤثرا على بقية الروافع، وهكذا حتى تتساقط كلها، بعد ما بذلت الأمة فيها من الدماء والتضحيات، ما لا يعلمه إلا الله عز وجل.

- كما تقتضي الخبرات السابقة للأمة المسلمة، وهي تصارع النظام العالمي وأدواته، أن تذهب الروافع الثلاث مذهبا جديدا في الصراع، تتمكن بواسطته من تحجيم تلك الأدوات وتجاوزها، فقد عمل النظام العالمي منذ تأسيسه، بُعيد الحرب العالمية الثانية عام 1945م، على حصار وعزل قضايا المسلمين بعضها عن بعض، وبالتالي التمكن من إدارتها منفردة، وعبر مراحل من الإنهاك والمحاصرة، حتى يستنفد أصحاب القضية المعنية، طاقاتهم وأعمارهم وهم يحاولون عبثا، التغلب على البيئة والظروف، التي هيأها النظام العالمي لقضيتهم، كما حدث لقضية فلسطين، وقضية كشمير، وقضية العراق، وقضايا كثيرة لا تُحصى، فوجب على الروافع الثلاث الذهاب مجتمعة في إدارة الصراع، ونقل أمة الإسلام إلى واقع جديد.
- ومن واجبات الروافع الثلاث مجتمعة، أن تتعاون في مواجهة أحد أهم استراتيجيات النظام الدولي، بقيادة أمريكا وهي صناعة الأزمات، وتغذية النزاعات، في ساحات الأمة المسلمة، واستخدام تلك الأزمات كأداة للسيطرة وفرض النفوذ، فقد درج النظام الدولي طوال القرن العشرين، وعبر أدواته كعصبة الأمم، والأمم المتحدة، وعبر أحلافه العسكرية، كحلف الناتو، أن يصنع المشكلة أو يتدخل فيها عند نشأتها، بمختلف أنواع التدخل، ثم يتحكم في مسيرتها ومآلاتها، كأزمة العراق والكويت عام 1990م، وأزمة 11 سبتمبر عام 2001م، وصناعة أزمة "تيمور الشرقية"، والدفع نحو انفصالها عن إندونيسيا عام 1999م، وتحويل ثورات الربيع العربي إلى أزمات وتغذيتها، في ليبيا، واليمن، وسوريا، حيث يقوم النظام الدولي باستخدامها لإدارة الشعوب المسلمة والسيطرة عليها؛ مما يقتضي تكامل وتساند الروافع الثلاث، لمواجهة ألاعيب النظام الدولي وعواصمه المجرمة.



- ويبرز دور الروافع الثلاث وتكاملها، في القيام بدور موحَّد ومتناسق في مواجهة أخطر آثار الحملة الصليبية، والمتمثل في تسليمها بيت المقدس للمشروع الصهيوني، وما يذهب إليه المجرمون من تهويد للقدس والمساس بالمسجد الأقصى، مما يجعل الحراك المشترك للروافع الثلاث، فريضة شرعية، وضرورة واقعية؛ ولا تقف مهمة إنقاذ المقدسات عند بيت المقدس، بل تتعداه إلى إنقاذ الحرمين الشريفين مما يُراد بهما، من إفساد وكُفر، في عقر جزيرة العرب، ومهد الرسالة النبوية، في ظل التوحش والإفساد الذي يبديه عملاء الصليبية العالمية في جزيرة العرب، بقيادة صبيان بن سعود.

- ضرورة تعاون الروافع الثلاث، على مواجهة وتحييد خطر المشروع الباطني الصفوي، الذي أثبت منذ تأسيسه قبل أربعة عقود، بأنه يشكل أحد أخطر أدوات الصراع بيد النظام الدولي غربيِّه وشرقيِّه، بل إن أداء المشروع الصفوي الإيراني في كل من العراق، وسوريا، واليمن، أثبت بأن بقية المشاريع العدوة للأمة كالمشروع الصليبي الغربي، والمشروع الصهيوني، والمشروع الروسي، لا يمكن أن يديروا الصراع في ساحات الأمة المختلفة، دون عون وتفاهم مع المشروع الصفوي الإيراني، وخصوصا عندما ظهرت حقائق وعقائد المشروع الإيراني، على الساحات الثلاث: الساحة العراقية حيث تحالف مع الأمريكان، فشارك معهم في قتل ما يقرب من مليونين وأربعمائة ألف نفس من العراقيين، بحسب إحصائيات الغرب أنفسهم [1]، وفي الساحة السورية حيث تلذذ بقتل ما يزيد على مليون سوري، وفي الساحة اليمنية حيث ساهم في قتل مئات الألوف؛ ويجدر بنا هنا أن نستذكر الدور التاريخي الذي قام به السلاطين العثمانيون، في إسقاط الدولة الصفوية في معركة جالديران التي وقعت في 23 أغسطس 1514م، بقيادة السلطان سليم ياوز الأول، والتي انتهت بانتصار القوات العثمانية واحتلالها مدينة تبريز عاصمة الدولة الصفوية، وكذلك فعل السلطان سليمان القانوني بعد ذلك في حملاته الثلاث ضد الصفويين، والتي

(1) https://www.salon.com/2018/03/19/the-staggering-death-toll-in-iraq_partner



امتدت من عام 1532م إلى عام 1555م، وصولا إلى قيام السلاطين الأفغان بدورهم التاريخي في إسقاط الدولة الصفوية في الربع الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، على يد السلطان "مير أويس" حاكم قندهار، ثم استكمل المهمة ابنه السلطان مير محمود، في الفترة التي امتدت من عام 1722م إلى عام 1729م [1]، وهو ما يوجب على الروافع الثلاث في الأمة اليوم تعاونها، لتفكيك وإسقاط الدولة الباطنية الحالية، لأنها شوكة من أخطر الأشواك في خاصرة الأمة.

- ومن الأدوار المهمة التي يمكن أن تلتقي عليها الروافع الثلاث، عملية تشبيك وتوصيل العلماء والخبراء ومراكز البحوث في ساحات الأمة المختلفة، لإيجاد منصات حوار وتفكير مشترك، ومن ثم توفير الأجواء المؤسسية والتخصصية، لوضع التصور النهائي للمشروع الإسلامي، أو الاجتهاد الشامل، والإجابات الشرعية والعملية على النوازل الكُبرى، التي تهدد الأمة في عقيدتها وحُرُماتها ووجودها، ذلك أن الروافع الثلاث تملك من القدرات البشرية ما يؤهلها لهذه المهمة، بالإضافة إلى قدرتها على جمع طاقات الأمة العلمية على مستوى العالم، كما أن التطبيقات والتجارب العملية التي خاضتها الروافع الثلاث في ساحاتها المختلفة، قد وفَّرت لها ثروة تطبيقية، يمكن استثمارها وتوظيفها، في وضع التصور النهائي للمشروع الإسلامي ومستقبله.

المسألة الثانية: السيناريوهات والمآلات المشتركة لروافع التغيير

يمكننا رصد ثلاثة سيناريوهات ومآلات محتملة ومشتركة، لروافع التغيير (الربيع العربي والنصر الأفغاني والنهضة التركية)، وذلك بناء على الاستعراض السابق في وحدة العوامل، التي تتحكم بساحات الروافع الثلاث، وارتباطها بالوضع الكُلِّي والعالمي للأمة المسلمة، مع إمكانية أن ينطبق سيناريو مختلف على كل رافعة من

(1) عبد اللطيف عبد الرحمن عبد الله الحسن، العلاقة السياسية بين إيران والعرب: جذورها ومراحلها وأطوارها، الرياض، العبيكان،2018، ص 136-137.

الروافع الثلاث، وتتوزع السيناريوهات على احتمالات ثلاثة تالية: السيناريو المتفائل، والسيناريو الوسط بين التفاؤل والتشاؤم، والسيناريو المتشائم، وهي كما يلي:

السيناريو والاحتمال الأول: (سيناريو مشروع الأمة)

وهو السيناريو الذي سوف يتحقق بين الروافع الثلاث، في حال أدركت قيادات تلك الروافع الشرعية والسياسية والفكرية والجهادية، أهمية التنسيق والتكامل فيما بين ساحات الروافع الثلاث، وسعت في بناء آليات العمل المشترك فيما بينها، بشكل تدريجي، وفيما يلي قائمة بالمبادئ والتطبيقات، التي سوف تسند هذا السيناريو:

- بناء شبكات التواصل ومنصات الحوار، بين ساحات الروافع الثلاث، مع إعطاء أولوية للعلاقات القيادية والعلمية والبحثية.
- السعي لبلورة المصالح العليا للأمة المسلمة المتعينة في ظل المعطيات الشرعية والواقعية.
- توفير البيئة الحاضنة واللازمة لعلماء الأمة الشرعيين، والخبراء من كافة التخصصات، لقيامهم بواجب وضع وبناء تصورات المشروع الإسلامي، أو الاجتهاد الشامل، والإجابة المتكاملة على النوازل التي تواجهها الأمة المسلمة.
- التنسيق والتكامل بين الروافع الثلاث في إدارة الصراع والمعارك، بين شعوب الأمة وأعدائها.
- التعاون على بلورة النظام السياسي الراشدي، وأدواته التطبيقية المتمثلة في مبادئه الدستورية، وفلسفته الحضارية، ومشروعه السياسي.
- الاستعداد لمواصلة المعارك ضد مشاريع تداعي الأمم، وتقسيمها إلى مراحل استراتيجية كُبرى، وإعداد متطلباتها البشرية وتجهيز متطلباتها المادية.
- العمل على حماية عقول ونفوس الأمة المسلمة، في معركة الحرب النفسية والصراع الإعلامي والتربوي.



- تكثير عدد الروافع الكُبرى القادمة في ساحات الأمة، كالرافعة الباكستانية، ومسلمي الهند، ورافعة جنوب شرق آسيا، ورافعة آسيا الوسطى، ورافعة الحزام الإفريقي.

السيناريو والاحتمال الثاني: (سيناريو القومية والعِرقيَّة)

وهو السيناريو المتوقع، في حال بقيت الروافع الثلاث الكُبرى ادور حول نفسها، واكتفت بمشروعها القومي والعِرقي، دون الارتفاع إلى سقف مشروع الأمة، وفيما يلي السمات التي سوف يتحقق هذا السيناريو في ظلها:

- توقف كل رافعة من الروافع الثلاث عند بلورة مصالحها العُليا، في ظل عدم اكتراث لمصالح الأمة العليا، بل وتفضيل المصالح القومية والقُطرية على مصالح الأمة.
- غرق قيادات الروافع الثلاث، في تقدير مآلات التغيُّر في العلاقات الدولية، ويخشون من الانعكاسات السلبية لعولمة الأداء الإسلامي، ويتحفظون صلتهم ببقية أجزاء الأمة، ويُفضِّلون الاكتفاء بإدارة الصراع على مستوى حدودهم، خوفا من ردود الفعل، لدى قيادات المشاريع الأممية الأخرى.
- قيام كل رافعة بإحياء الأبعاد العصبية، والعِرقيَّة، والتاريخية، التي شكَّلت ساحتها، كالخطاب العرقي الذي يفرق بين العروبة، والطولونية، والكُردية، والإفريقية، والأمازيغية، إلى غير ذلك من الأعراق، أو الانغلاق في الخطاب التاريخي، كالخطاب الوهَّابي، والخطاب الصوفي، والخطاب العربي، والخطاب العثماني، أو التفريق بين الانتماءات الفقهية، وغيرها من الخطابات، واستدعاء تلك الأبعاد العصبية في الخطابات الفكرية، والسياسية، التي تُبقي ساحات الأمة في حالة من التشرذم والفرقة المتصلة.
- نجاح المحاور الدولية في استقطاب كُتَل الأمة وروافعها الكُبرى، واستخدامها في الصراع الدولي والإقليمي، واستنزافها في حروبهم، حتى يسقطوا

تماما، كما حصل للأتراك في الحرب العالمية الأولى، عندما زجت حكومة "الاتحاد والترقي" الماسونية، بالجيش التركي في محور دول المركز وهي (الإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية ومملكة بلغاريا) فكانت الدولة العثمانية هي الخاسر الأكبر في تلك الحرب.

- الوقوع في آفة الدهر، وهي الخضوع للتفرق والتنازع بين المؤمنين، وبالتالي ذهاب الريح والقوة، كما أخبر الله عز وجل في قوله: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ الأنفال:46، وذهاب الريح إنما هو ذهاب القوة كما أورد المفسرون، وإذا تحققت هذه السمة في هذا السيناريو، فهذا يعني عجز كل رافعة منفردة عن صد الأعداء الذين يقابلونها، فتكون الفرصة مواتية لأعداء الأمة لكي يقضوا على الجميع، ويتمكنوا من إرجاعهم إلى مربع الوصاية الذي حاولوا الخروج منه.

السيناريو والاحتمال الثالث: (سيناريو تكريس الملك الجبري)

وهو السيناريو والاحتمال الأسوأ، الذي ينتظر الروافع الثلاث، في حال أعرضت القيادات السياسية والفكرية للروافع، عن القواعد الشرعية في الصراع، وغفلوا عن رؤية المشروع الجامع للأمة المسلمة، وانحدروا إلى المشاريع القُطرية والوطنية، واكتفوا بها، وبالتالي تحقق هذا السيناريو، في ظل سِماته التالية:

- إصرار قيادات ساحات الأمة المختلفة، على الالتزام بالأبعاد الوطنية، في إدارة الصراع، وذلك بحسب القواعد السياسيَّة التي أرستها الحملة الصليبية قبل مائة عام، والاضطرار للخضوع لمشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي وضع أسسه الهالك شمعون بيريز.

- عدم الالتزام بالسمات العقائدية، التي تحدد علاقات شعوب الأمة فيما بينها، وخاصة في متطلبات الولاء العقدي، ومن ثم السياسي بين أبناء الأمة، ورفض النظام السياسي الذي يوحِّد الأمة على نظام الخلافة الإسلامية.



- خضوع الشعوب التام للمرجعية السياسية، المتمثلة في الملوك والعسكر، والالتزام بمتطلبات "الديموقراطية" المشروطة، التي وضعتها مراكز البحوث والسيطرة الغربية، كمؤسسة راند، وفق ما يتيحه الملوك والعسكر من هوامش، وإغماض العيون عن الفساد والانهيار الشامل في جميع المجالات.
- خضوع قيادات الروافع الثلاث، في ظل هذا السيناريو للمرجعية الدولية والإقليمية، والاحتكام إلى أدواتها ومخرجات أدائها، سواء كانت مؤسسات الأمم المتحدة، أو الاتحاد الأوروبي، وغيرها من مؤسسات النظام العالمي والمؤتمرات الدولية، أو المؤسسات الإقليمية المتهالكة كجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، ورابطة العالم الإسلامي وما أشبه.
- الوقوع تحت عروض "السلطة" المشروطة، التي يعرضها النظام الدولي والإقليمي، والخضوع لمقاييس "الشرعية" التي يعتمدها النظام الدولي والإقليمي.
- الوقوع تحت تأثير معادلة "الإرهاب" و "الاعتدال"، بحسب المواصفات الأمريكية، والهروب من فرضية الجهاد، ودوره في إسناد معادلة الصراع العقائدي، الذي تخضع له الأمة في علاقتها بمشاريع تداعي الأمم.

